بيان صادر عن الهيئات السياسية والجمعيات المغاربية بأوروبا وكندا

نحن، الموقعين أسفله، نتابع بقلق بالغ وتيرة القمع والملاحقات القضائية التعسفية التي تستهدف الأصوات المعارضة والمنتقدة، لسياسات الدولة المغربية ونستغرب لتصاعد القمع المنهجي الذي تنتهجه السلطات العمومية ضد المعارضين السياسيين والنشطاء الحقوقيين والمدنيين و الصحفيين وكذلك المدونين على وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي هذا الصدد نضم صوتنا لكل الاصوات الحرة الوطنية والدولية لاستنكار هذه الحملات القمعية التي تشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق الأساسية للإنسان المتعارف عليها دولياً، وتتنافى مع المبادئ الديمقراطية.

ومعه بينه الحالات التي نثير استنكارنا :

- 1- الحكم على الناشط الحقوقي فؤاد عبد المومني، رئيس الهيئة المغربية لمساندة المعتقلين السياسيين، بستة أشهر سجنًا نافذة، وذلك لمجرد تدوينه على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك. هذا الحكم يمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق التعبير والرأي، وهي حقوق مكفولة بموجب كافة العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي وقع عليها المغرب، وسجنه ومحاكمته هو جزء من مسلسل قمعي طويل يستهدف كل من يطالب بالحقوق الأساسية والكرامة الإنسانية.
- 2- رفع عقوبة الناشط المدني سعيد أيت مهدي، المدافع عن ضحايا الزلزال بمنطقة الحوز، من ثلاثة أشهر إلى سنة سجنًا نافذة، بالإضافة إلى أحكام قاسية بحق ثلاثة متابعين آخرين في نفس الملف
- 3- استمرار اعتقال المدونين المناهضين للتطبيع رضوان قسيط و محمد بوستاتي.
- 4- اعتقال الطفلة ملاك الطاهري (13 سنة) وأسرتها، لمجرد انتمائهم لعائلة هشام جيراندو، صاحب قناة "تحدي"، التي تتعرض للملاحقة بسبب فضحها ملفات الفساد في أجهزة الدولة.
- 5- الحكم على الرفيق يوسف بنصباحية نائب الكاتب العام للهيئة المغربية لحقوق الإنسان بسنة موقوفة التنفيذ و110000 درهم كغرامة.

نحن نرى أن هذه المحاكمات السياسية محاولة مكشوفة ومفضوحة لإسكات الأصوات الحرة وإفراغ النضال السياسي والحقوقي من مضمونه، واستمرار هذه السياسات القمعية يعيق تقدم البلد ويعيق مسار الانتقال الديمقراطي الحقيقي الذي يتطلع له الشعب المغربي.

إننا إذ نعبر عن تنديدنا بتصاعد آلة القمع وتوظيف القضاء وأجهزة الأمن لإخراص صوت الممانعة والمعارضة لسياسات التسلط والفساد في مفاصل الدولة، ندعو إلى :

- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين و على رأسهم معتقلي حراك الريف والنشطاء الحقوقيين والمدونين وكل معتقلي الرأي والتعبير بالمغرب.
- وقف كافة أشكال الملاحقات القضائية التعسفية التي تستهدف النشطاء الحقوقيين والمعارضين السياسيين.
- ضمان حرية التعبير والتجمع السلمي واحترام حقوق الإنسان كما تنص عليها المواثيق الدولية.
- احترام حقوق الإنسان كما هي منصوص عليها في المواثيق الدولية التي وقعت عليها الدولة المغربية.

إننا نؤكد أن استمرار هذه السياسات القمعية لن يؤدي إلا إلى تعميق الأزمة السياسية والحقوقية في المغرب، وندعو السلطات المغربية إلى التوقف عن استخدام القضاء والأمن كأدوات لقمع المعارضة، والعمل على بناء دولة تحترم حقوق مواطنيها وتضمن لهم العيش بكرامة وحرية.

ونحن من جهتنا سنواصل دعمنا للحراك الحقوقي والديمقراطي في المغرب، وسنرفع صوتنا عالياً في المؤسسات الأوروبية ومختلف المحافل ووسائل الإعلام الدولية لفضح هذه الانتهاكات، ونؤكد أخيراً أن النضال من أجل الحرية والكرامة لن يتوقف، وسنبقى أوفياء لقيم العدالة والمساواة التي نؤمن بها.

الجمعيات و الإطارات الموقعة :

- *المركز الأورومتوسطي للهجرة و التنمية بهولندا.
- *جمعية العمال المغاربة بهولندا KMAN.
- *الحزب الاشتراكي الموحد بهولندا.
- *الجمعية المغربية لحقوق الإنسان- المغرب.
- *حزب النهج الديمقراطي العمالي جهة أوروبا الغربية.
- *فيدرالية اليسار الديمقراطي بفرنسا.
- *المبادرة المغربية لحقوق الانسان بهولندا.
- *الجمعية المغربية لحقوق الانسان فرع بلجيكا (لجنة الرئاسة).
- *جمعية العمال المغاربة بفرنسا ATMF.
- *جمعية المغاربة بفرنسا AMF.
- *اتحاد العمال المهاجرين التونسيين بفرنسا UTIT.
- comités pour le respect des libertés et des droits de l homme en Tunisie
- *الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان CS-LADDH.
- *جمعية الحراطين الموريطانيين بأوروبا AHME.
- *مؤسسة المهدي بن بركة فرنسا،الذاكرة الحية.
- *تنسيقية التضامن بين شعوب المتوسط،اسبانيا.
- *جمعية الدفاع عن حقوق الانسان بالمغرب-فرنسا ASDHOM.
- *المواجهة الدولية للدفاع عن حقوق الانسان بفرنسا،RIPOSTE.
- *علي بن سعد،أستاذ العلوم السياسية بجامعة باريس.
- *ائتلاف ريفيي أوروبا.
- *التنسيقية الأوروبية لمنتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب.
- .le forum tunisien pour les droits économiques et sociaux*
- .L observation marocain des libertés publiques*
- .la fédération des tunisiens citoyens des deux rives,FTCR*
- .L association Démocratique des tunisiens en france,ADTF*
- Forum Marocain des alternatives Sud-Canada*

أمستردام، 6 مارس 2025

للإتصال: 020-4288825 emcemo1@gmail.com